

دراسة الأمين العام للأمم المتحدة المتعلقة بالعنف ضد الأطفال



٨. العنف في مكان العمل

يشتغل أكثر من ٢٠٠ مليون طفل، سواء بصفة قانونية أو غير قانونية، ويمارس ١٢٦ مليون طفل 'أعمالاً خطيرة'. ويدخل بعض الأطفال سوق العمل حتى قبل بلوغهم السن القانونية. ويواجه هؤلاء الأطفال أنواعاً كثيرة من العنف، بما فيها الانتهاك والاستغلال. حتى الأطفال الذين بلغوا سن العمل القانونية يواجهون العنف في مكان عملهم.

- يرى العديد من المعلقين أن 'عمل الطفل' بحد ذاته شكل من أشكال العنف ضد الأطفال إذ كثيراً ما يكون خطراً ويعرض صحتهم وسلامتهم وأخلاقياتهم للخطر.
- غالباً ما يتعرض الأطفال العاملون، بسبب صغر سنهم وعدم خبرتهم، للاعتداء أو الإهانة من قبل زملائهم ومشغليهم.

حقائق وأرقام

- في معظم الأحوال، يكون مرتكبو العنف ضد الأطفال في مكان العمل هم المشغلون أنفسهم، ولكنهم يضمون أيضاً الزملاء والزميلات ورؤساء العمل والحرفاء والشرطة والعصابات الإجرامية، إضافة إلى القوادين وأصحاب بيوت الدعارة في حالات الاستغلال الجنسي.
- يقدر أن غالبية الفتيات غير الملتحقات بالمدارس، ويقارب عددهن ٦٠ مليوناً، يعملن في الخدمة المنزلية. ويبلغ الأطفال عن تعرضهم لسوء المعاملة كالعقاب الجسدي أو الإهانة أو التحرش الجنسي.
- بعض الأطفال الذين يعملون 'في أسوأ أشكال عمل الطفل'، في ظل أوضاع أشبه بالاسترقاق، أو الذين يُرغمون على العمل لتسديد ديون أو بعد تعرضهم للاتجار، في حاجة عاجلة إلى الإنقاذ.
- يعد بغاء الأطفال واستغلالهم في المواد الإباحية، بحكم تعريفهما، شكلان من أشكال العنف.
- قرابة ٥,٧ ملايين طفل يعملون قسراً أو كإرقاء، يوجد أغلبهم في جنوب آسيا. ونادراً ما تكون لهم القدرة على حماية أنفسهم، كما تشير الدراسات إلى أنهم يواجهون جميع أشكال العنف.

وتشمل التوصيات:

- وضع سنّ أدنى للعمل وإيجاد برامج لكفالة عدم التحاق الأطفال دون هذه السن بسوق العمل، وإدراج الجهود الرامية إلى القضاء على عمل الطفل في السياسات الإنمائية الوطنية، وإعطاء أولوية للقضاء على "أسوأ أشكال" عمل الطفل.
- بالنسبة للأطفال العاملين بصفة قانونية، وضع وتنفيذ نظم تنظيمية وعمليات تفتيشية تتضمن صراحة برامج لمنع العنف، ونظماً للإبلاغ، وإجراءات لتقديم الشكاوى.
- بالنسبة للأطفال العاملين بصفة غير قانونية، وضع برامج لإخراجهم من العمل وإعادة تأهيلهم وإدماجهم في المجتمع، تركّز على مساعدتهم على ترك العمل والحصول على تعليم وتدريب وتحسين فرصهم في الحياة.
- الاستعانة بدعم القطاع الخاص ونقابات العمال والمجتمع المدني للعمل على اتخاذ تدابير تعبر عن المسؤولية الاجتماعية للشركات.